

بلاغ صحفي

ترأس السيد صلاح الدين المزوار، وزير الاقتصاد والمالية، بمقر وزارته يوم الأربعاء 10 فبراير 2010، مراسيم التوقيع على تعديلات تهم الاتفاقيات المتعلقة بصندوق التأمين العقاري من أجل الولوج للسكن "ضمان السكن".

وقد حضر هذا اللقاء كل من السيد احمد توفيق حجيرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، والسيد محمد سعد حصار كاتب الدولة لدى وزير الداخلية، و نائب رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب، ورؤساء البنوك، والمدير العام لصندوق الضمان المركزي، بالإضافة إلى مسؤولين سامين بوزارة الاقتصاد والمالية.

وقد تم خلال هذا اللقاء التوقيع على تعديل الاتفاقية الإطار الموقعة بين الدولة وصندوق الضمان المركزي والمتعلقة بصندوق "ضمان السكن"، وكذا على تعديلات اتفاقيات التعاون الموقعة بين البنوك وصندوق الضمان المركزي والمتعلقة بنفس الصندوق.

وقد ذكر السيد المزوار خلال الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة بالتوجيهات الملكية السامية الداعية لتعبئة جميع المتدخلين، على المستويين المركزي والجهوي، من أجل النهوض بقطاع السكن الذي يشكل قاطرة فعلية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ببلادنا.

وأشار السيد المزوار إلى أن مراسيم التوقيع المبرمجة خلال صبيحة الأربعاء تهدف إلى موامة الاتفاقيات المتعلقة بصندوق "ضمان السكن" مع مقتضيات قانون المالية لسنة 2010، خصوصا من خلال رفع سقف تكلفة السكن المؤهل لضمانة فوكاريم من 200.000 درهم إلى 250.000 درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

ويعد صندوق "ضمان السكن"، الذي دخل العمل به ابتداء من أبريل 2009، كنتيجة لدمج صندوقي الضمان فوكاريم وفوكالوج. وقد تم بعد ذلك توسيع مجال تدخل هذا الأخير ليشمل الفئات الوسطى العاملة بالقطاعات الخاص والعام وكذا المغاربة القاطنين بالخارج. وتمكن ضمانة فوكالوج مختلف هذه الفئات المستهدفة من الولوج لتمويلات بنكية لبناء أو اقتناء سكن تصل قيمته إلى حدود 800.000 درهم.

وبلغ مجموع المستفيدين من ضمانة فوكاريم أزيد من 155 ألف أسرة موزعة على حوالي 150 مدينة بمختلف جهات المملكة، وهو ما يمثل مجموع قروض يناهز 8 ملايين درهم.

وفي تعليقه على هذه الإنجازات، أشار السيد المزوار إلى أن النجاح الذي عرفه الصندوق يرجع أساسا إلى تبني النظام البنكي لمنتوجات الضمان المعروضة من طرف الصندوق وكذا إلى جودة حكمة هذا الأخير ودينامية تسييره، الشيء الذي مكن الصندوق من التأقلم المستمر مع تحولات محيطه وتلبية متطلبات مختلف المتدخلين في هذا المجال.

كما أكد وزير الاقتصاد والمالية أن مستوى القروض المعلقة الأداء المضمونة من طرف صندوق "ضمان السكن" يظل مقبولا، مشيرا إلى أن القروض المضمونة من طرف فوكاريم تعد تمويلات خاصة، تترتب عنها التزامات شخصية وتعاقدية من طرف الأسر المعنية تجاه مؤسسات الإئتمان. كما أشار إلى أن تسديد مستحقات القروض من طرف المقترضين يمكن من تمويل قروض جديدة، وبذلك فإن احترام الالتزامات المتعلقة بالقروض هو ضمانة لاستمرارية آلية التمويل في مجملها.

ودعى السيد مزوار مختلف الجهات المتدخلة في إعداد أو إنجاز أو تمويل برامج السكن إلى توحيد الجهود و توطيدها من أجل النهوض بقطاع السكن بهدف تسريع وثيرة إنجاز المشاريع، والمواكبة الاجتماعية للأسر المستفيدة من برامج إعادة الإسكان، وضمان استمرارية تمويل السكن ببلادنا.